ص 56

لم ار هذا الكتاب الا في جلسة المال والواردات ...

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

١ ص/ ٣٥٤١
١ - كانون الثاني ٢٠١٠

جانب ديوان المحاسبة

الموضوع: وضع المادة ٢٣ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ موضع التنفيذ.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

ولما سبق لوزارة المالية في مراسلات سابقة أن أبدت استعدادها الكامل للتعاون مع ديوان المحاسبة من اجل وضع حلول كاملة للمشاكل التي تعترض إنجاز حسابات مهمة محتسب المالية المركزي ووضعها في مسارها السليم،

وحيث أن النقاط الأساسية التي وردت في كتبكم و قراراتكم تتعلق بموضوع موازين الدخول للعام ١٩٩٣ لاسيما لكل من حسابي الصندوق والمصرف،

وحيث أن المادة ٢٣ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ قد صرفت النظر نهائيا" عن إعداد حساب مهمة المحتسبين المركزيين و حساب المهمة العام و قطع حساب الموازنة العامة و الموازنات الملحقة للسنتين ١٩٩١ و١٩٩٢ .

و لما كانت هذه المادة قد نصت في فقرتها الثانية على فتح "حساب مؤقت للتسوية" لمعالجة مسألة ميزان الخروج و الدخول للحسابات المنظمة وفق لائحة الحسابات القديمة، و الفروقات في الحسابات و القيود، من أي نوع كانت .

وقد أشارت هذه المادة بأنه تحدد دقائق تطبيقها بقرار مشترك يصدر عن وزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة،

وحيث أن المشكلة الأساسية في صحة الموازين تكمن بعدم وجود أرصدة دخول لكافة الحسابات ومنها حسابي الصندوق و المصرف،الأمر الذي أدى إلى عدم المطابقة بين الحسابات والأرصدة

النقدية الفعلية وبالتالي أدت إلى عدم تمكين ديوان المحاسبة من القيام بالرقابة الكاملة على تلك الحسابات .

لذلك، وتنفيذا" لأحكام المادة ٢٣ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥، فإننا نقترح ما يلي:

١- اعتماد رصيد مصرف لبنان و الصندوق في ١٩٩٣/١/١ كميزان دخول و إعداد الحسابات على هذا الأساس .

٢- فتح "حساب مؤقت للتسوية" لمطابقة ومعالجة الأرصدة المحاسبية مع الأرصدة النقدية لكل من حسابي الصندوق المركزي و مصرف لبنان على أن يتم إجراء التعديل على هذا الحساب في حال تبين معطيات جديدة تستدعي التعديل بالتنسيق بين وزارة المالية وديوان المحاسبة.

إن وزارة المالية إذ تؤكد مجددا" استعدادها الكامل للتعاون مع ديوان المحاسبة لحل مشكلة الحسابات العالقة منذ العام ١٩٩٣، تحيطكم علما أنها قد وضعت خطة عمل في كل من مديرية الخزينة والمحاسبة العامة لإنجاز هذا العمل.

إننا إذ نؤكد على التعاون والتنسيق معكن لإنجاز هذا العمل نتمنى عليكم الإطلاع على الحل المقترح أعلاه وإبداء الرأي والإعادة تمهيدا لإصدار قرار مشترك.

حضرة مدير المحاسبة العامة

وزير المالية

ريا حفـــآر

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية طبق الأصل